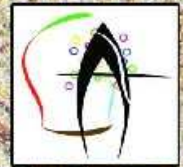




CODESRIA



CODESRIA

13

عمرة

Assemblée générale  
General Assembly  
Assembleia Geral  
الجمع العام الثالث عشر

L'Afrique et les défis du XXIème siècle  
Africa and the Challenges of the Twenty First Century  
A África e os desafios do Século XXI

إفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين

VERSION PROVISOIRE  
NE PAS CITER

*Hassan Daid*

**5 - 9 / 12 / 2011**

Rabat Maroc / Morocco

## نزوح السكان الريفيين بالمغرب، نتاج لتخلف هياكل الاقتصاد الريفي وعامل من عوامل تخلف المدن، أمثلة من شمال مدينة فاس

### حسن ضايض<sup>1</sup>

تتوخى هذه الدراسة تسليط الضوء على الركود البنوي الذي تعاني منه المجالات الريفية المغربية التقليدية التي لا تزال تحافظ على اقتصاد ريفي سريع التأثر بالعوامل الطبيعية. وسنحاول التركيز على تلال مقدمة الريف الأوسط (شمال مدينة فاس) لكونها تقدم، مثلها مثل أرياف عدة في أفريقيا، نموذجا للأرياف التي تتميز بتخلف اقتصادي واضح لهياكل اقتصاده، ترتب عنه عدة نتائج، تعتبر الهجرة الريفية أحد أهمها.

تجد كثافة الهجرة بمنطقة جنوب الريف الأوسط تفسيرها في عوامل عديدة، يمكن إجمالها في فقدان التوازن بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية. فالكثافات السكانية بها جد مرتفعة والموارد الفلاحية ضعيفة وغير مستقرة بسبب ارتفاع حدة التعرية وتوالي سنوات الجفاف، بالإضافة إلى التوزيع المتباين في توزيع الأرض. ويزيد من حدة هذه العوامل وتأثيراتها السلبية كون هذه المنطقة لم تستفد من مشاريع تنمية تسهم في تنوع فرص الشغل بالوسط الريفي.

وإذ يساهم نزوح السكان الريفيين من تخفيف الضغط، نسبيا، على الموارد الطبيعية بالوسط الريفي، فإنه لا يؤدي إلى إدماجهم، بشكل آلي وإيجابي، في الوسط الحضري، إذ إن معظمهم يستقرون بالمجالات الهامشية للمدينة حيث تتعدد أشكال التهميش والإقصاء.

### 1- تنوع مؤشرات هشاشة الاستقرار البشري

#### 1-1 تأثير سلبي للوسط الطبيعي في ظل غياب إعدادات ملائمة

##### أ- مقدمة الريف الأوسط، تعرية نشيطة

تتشكل مقدمة الريف من مجموعة من التلال ذات الارتفاعات المنخفضة بالغرب (300-400 م) والمرتفعة بالشرق وشمال مدينة تازة (1000م) حيث يظهر المشهد التضاريسي على شكل جبال حقيقية. وبشكل عام تتقدم هذه التلال على شكل تضاريس متوسطة الوعورة، تتوسع غربا على سهل الغرب وتضيق شرقا حتى ثغرة تازة (Avenard, J.M. 1994, p.395). وتتنظم شمال هذه التلال، بموازاة واد ورغة، مجموعة من النتوءات الصخرية المتوسطة الارتفاع تدعى بالصفوف<sup>2</sup>. وتمتد هذه الأخيرة على شكل شريط من الأعراف الخطية، الكلسية في معظمها، (مورير 1968 ص 57-58) من وزان إلى منطقة واد مسون (شرق تازة)، بمحاذاة واد ورغة. وتصل ارتفاعات هذه الأعراف إلى 835 متر بجبل مسعود عند التقاء واد أولاي بورغة وإلى 681 متر بجبل أمركو (مولاي بوشتي) وإلى 683 متر بصف الخروبة (عين معطوف) وأخيرا إلى 712 متر بصف الكلف (عين عائشة).

وتفصل هذه البروزات بين حوضين نهريين: حوض ورغة في الشمال وحوض إيناون وسبو في الجنوب. وهي عبارة عن خط توزيع المياه بين سبو وورغة الذي لا يتلقى من الضفة اليسرى إلا كميات مائية هزيلة. وأما الجزء الأوسط من التلال فيوجه تصريفه نحو واد اللين، رافد إيناون.

وتتميز التكوينات الصخرية بتركز كبير للطفل والطي، وهو ما يعتبر من أهم إكراهات الاستقرار البشري بمنطقة حيائية وشراكة. ويضاف إلى هذه الاضطرابات تلك التي تتعلق بالانحدارات والتعرية المائية خصوصا وأن المجال يعرف

1 - أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس  
2 - "الصف" حسب تعريف جيرار مورير (1968 ص 58) هو نتوء طبوغرافي من صخور صلبة تطفح فوق مشهد تضاريسي منخفض مكون من صخور هشّة.

غيابا تاما للغطاء النباتي الدائم. وهكذا أوضحت إحدى الدراسات (وزارة الفلاحة (1995) أن حوالي 69 % من أراضي الحياينة لها انحدارات تتجاوز 15 % وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 56 % في منطقة القرية. بينما لا تمثل الأراضي التي تقل انحداراتها عن 15 % على التوالي سوى 12.9 % و 17.9 %. وهذا يدل على أن الأراضي الفلاحية التي تستعمل وسائل الحرث العصرية جد محدودة على اعتبار أن الممكنة تصبح صعبة انطلاقا من الانحدارات التي تفوق 15 %.

ويزيد من صعوبة الاستغلال الفلاحي في مقدمة الريف التعرية المائية التي تؤدي إلى غسل أو انزلاق المستويات العليا الخصبة خصوصا خلال الفترات الرطبة حيث تتعرض الأراضي الطينية للانتفاخ وعدم الاستقرار. وهو ما يؤدي إلى تدهور الوسط الطبيعي حيث تتراوح قيمة التعرية الخاصة (Erosion spécifique) بين 1000 ط/كلم<sup>2</sup> (Tribak A. 2000 p.137) و 7000 ط/كلم<sup>2</sup>/السنة (Sabir M. & Boudhar B. 1999).

غير أن الجريان المائي السطحي ليس هو المسؤول الوحيد عن الكسوحات السطحية. فقد بينَ Avenard J.M. (1994 ص.18) أن الحرث العصري في اتجاه انحدار السفوح الذي يسهل تركيز الجريان بأخاديد الحرث، يؤدي إلى ضياع 543 ط/كلم<sup>2</sup> في السنة، بينما لا تمثل هذه الكمية سوى 112 ط/كلم<sup>2</sup> عند استعمال المحراث التقليدي.

كما أن هذا النوع من الأراضي، عندما تنخفض به الرطوبة، يتعرض للتشقق العميق الذي يؤدي إلى كسر جذور الأشجار أو يعرقل عملية الحرث نظرا لقوة تماسكها وترابطها. غير أن عملية الحرث العميق التي من شأنها الوصول إلى أعماق التشققات باستعمال جرارات خاصة (à chenilles) ليست في متناول أغلبية المستغلين.

ويزيد من حدة التعرية المائية بالمقدمة ارتباطا بالضغط السكاني، استغلال معظم الأراضي دون استعمال أبسط تقنيات محاربة التعرية. ونشير هنا إلى أن الحرث تبعا لخطوط التسوية الذي يسهل التسرب الداخلي ويقلل من الجريان لا يهتم كل الاستغاليات الزراعية. وهذا يتطلب، بالنظر إلى خطورة التعرية بمقدمة الريف، جهودا كبيرة في مجال محاربة التعرية والمحافظة عليها من خلال البحث عن أنجع الطرق العلمية المناسبة لمجال مقدمة الريف ومن خلال تشجيع الفلاح على استعمال التقنيات الزراعية الملائمة التي لا تتطلب تكاليف إضافية.

كما أن بعض التدخلات، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع "القرية-فاس-تيسة"، لم تساهم دائما في تثبيت التربة من خلال نظام الدكات والتشجير. فقد لاحظ Avenard J.M. (1994) أن نتائج هذا النظام كانت عكس ما كان منتظرا. فبالنسبة للسفوح الشمالية لتلال مقدمة الريف، ينتج عن التركيز المحلي للمياه تجاوز حدود السيولة. وفي هذه الحالة تظهر انزلاقات أو طفوحات من الأوحال انطلاقا من شبكة الدكات. بينما في السفوح الجنوبية المتميزة بجفاف سفوحها، نجد أن الدكات، خلال الفترات الممطرة، تؤدي إلى تركيز الجريان الذي يهاجم بسرعة جوانبها وبالتالي تكوين شعاب على حساب الأراضي الزراعية.

ومن بين السلبيات الأخرى للتربة على الاستغلال الزراعي بهذا الوسط ما يلاحظ في المجالات المنبسطة وما يتعرض له السكان المستقرون على المنحدرات. فخلال الفترات الرطبة يؤدي ضعف التسرب الباطني إلى تكوين فرش مائية سطحية وإلى اختناق الحبوب لفترة قد تزيد عن شهر. كما أن الأتربة الدقيقة النسيج والسريعة الانتفاخ (الطين، الطفيل) تمنع المزارعين، بعد سقوط الأمطار، من ولوج الاستغاليات وتفرض بالتالي على المزارعين توقينا زمنيا خاصا لاستغلال الأرض يراعي درجة رطوبة الأرض.

ومن بين النتائج السلبية الأخرى للرتوبة على التربة وبالتالي على الحياة البشرية بمقدمة الريف كون تجمعات سكانية عدة تعرف حصارا تزيد مدته حسب موقعها من السفوح، مع ما يرافق ذلك من تعثر التمدرس أو توقفه وصعوبة الاتصال بالخارج في حالة الطوارئ كما هو الشأن عند الولادة.

ورغم هذه الصعوبات يحظى مجال مقدمة الريف بمؤهلات ترابية مهمة (الطين) تسمح بتكثيف الاستغلال البوري حيث تسجل عدة استغاليات زراعية بجماعة بني سنوس (قرية بامحمد) مردودا مهما للقمح الطري يصل إلى 60 قنطارا

في الهكتار. لكن الاستغلال الكثيف لهذه الأراضي يتطلب جهودا مهمة في مجال حماية وإعداد الأراضي الطينية البورية التي تتميز بمردود زراعي مرتفع.

#### ب- مقدمة الأوسط، تدبب واضح للتساقطات المطرية

يصل متوسط التساقطات المطرية السنوية بمقدمة الريف إلى 500 ملم. لكن هذه الكمية تتوزع أساسا بين أكتوبر وأبريل مع تركيز واضح خلال دجنبر وفبراير. كما أنها تتراوح بين 400 و500 ملم في الجنوب الشرقي (عين كدح، أولاد عياد، أوطابوعبان) وبين 500 و600 ملم في باقي المناطق الأخرى. ولتوضيح هذا التباين الجغرافي والفصلي عمدنا إلى دراسة النظام الشهري للأمطار (الجدول الموالي) بمحطة إدريس الأول المعرضة للرياح الساخنة عبر ممر تازة وبمحطة تيسة بالمنطقة الشرقية والوسطى من مجال الدراسة (بين 1964-65 و1999-2000) وبمحطة قرية با محمد بالغرب (بين 1917-18 و1986-1987) وأخيرا بمحطة عزيزب السلطان بالجنوب على واد سبو (بين 1964-65 و1999-2000).

جدول رقم 1: متوسط التساقطات الشهرية بالمحطات الرئيسية جنوب ورغة

الشهور	تيسة	القرية	إدريس الأول	عزيزب السلطان
شتنبر	15.6	10.3	6.1	14.4
أكتوبر	37.9	32	42.9	46.7
نونبر	66	95.9	45.5	67.7
دجنبر	77.7	89.5	42.9	72.5
يناير	69.6	65.7	59.7	72.7
فبراير	74.3	66.9	69.6	62
مارس	58.4	71	48.3	40
أبريل	59.3	50.8	48.2	49.7
ماي	31.5	50	40	38.7
يونيو	10.3	22.3	4.7	10.3
يوليوز	0.5	1.6	1.1	3.4
غشت	0.8	0.8	2.4	0.8

المصدر: وكالة الحوض المائي سبو، فاس

يتضح إذن التباين في التوزيع الشهري للتساقطات المطرية حيث تستأثر خمسة شهور فقط، في كل الحالات، بحوالي 70% من حجم الأمطار السنوية. ويأخذ هذا التباين بعدا آخر إذا اعتبرنا فقط عدد الأيام الممطرة خلال السنة. فمن خلال دراسة أنجزت لصالح مشروع سبو الأوسط (الجدول الموالي) تبين أن عدد الأيام التي تجاوز فيها متوسط التساقطات 60 ملم على امتداد 27 سنة بمحطة تيسة و28 سنة بمحطة القرية لم يتجاوز على التوالي ثلاثة وتسعة أيام.

جدول رقم 2 : عدد الأيام الممطرة خلال السنة بمحطتي القرية وتيسة.

عدد أيام المطر	30 ملم	40 ملم	50 ملم	60 ملم
عدد الأيام بتيسة	54	19	9	3
عدد الأيام بالقرية	64	26	13	9

Ministère de l'agriculture 1983 : Aménagement hydro: المرجع agricole des Ouljas...

ويتجلى من خلال دراسة النظام السنوي للأمطار أن تلال مقدمة الريف الأوسط، خاصة خلال العقدين الأخيرين، تتميز بتذبذبات مناخية واضحة. فإذا أخذنا على سبيل المثال محطة تيسة التي توجد في قلب مقدمة الريف، يتضح أن متوسط التساقطات بين 1964-1963 و 1999-2000 (37 سنة مطرية) وصل إلى 485 ملم مع وجود 20 سنة قلت فيها المتوسطات عن هذا المتوسط، ووصل إلى 585 ملم خلال عقدي الستينات والسبعينات.

ويمكن إجمال المتوسطات السنوية للأمطار بالمحطات الرئيسية على الشكل التالي:

جدول رقم 3: متوسط التساقطات المطرية السنوية بالمحطات الرئيسية جنوب ورغة

المحطة	الارتفاع (م)	السنة المطرية	متوسط الأمطار (ملم)
عين عائشة	250	83-82 إلى 2000	506.2
تيسة	230	63-64 إلى 99-2000	490.9
قرية با محمد	150	18-1917 إلى 87-1986	556.8
عزيزب السلطان	45	64-196 إلى 2000-99	478.6
إدريس الأول	170	1987-75	410.2

المرجع: J.I.C.A 1995+ وكالة الحوض المائي لسبو، فاس.

يتضح إذن أن متوسط التساقطات المطرية السنوية يكاد يتشابه في كل مجال مقدمة الريف. ويسمح هذا المتوسط الذي لا يقل عن 400 ملم بتصنيف المنطقة داخل البور الملائم من الناحية المناخية على الأقل. لكن هذا المتوسط كما أشرنا سابقا لا يعرف الاستقرار. فعلى سبيل المثال، تبين من خلال دراسة أنجزت لصالح المديرية الفلاحية بفاس ( M.A : Etude ) pédologique... de Fès-banlieue, de karia et de Tissa, sans date, p. 32 أن التساقطات بمحطة تيسة تتجاوز 730 ملم سنة واحدة من بين 10 سنوات، وتزيد عن 490 ملم سنة واحدة من سنتين وتقل عن 400 ملم في أقل من سنة من بين 10 سنوات.

ولا تخلو التذبذبات المناخية من انعكاسات سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكانه مقدمة الريف التي تعتمد أساسا في مداخلها الفلاحية على الزراعات البعلية. ويمكن قياس تأثير التساقطات على النشاط الزراعي من خلال دراستنا لمتوسط التساقطات ولمساحة الأراضي المزروعة من الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة تيسة خلال ثلاث سنوات متباعدة من حيث حجم الأمطار السنوية: سنة مطرية عادية (1994-93) وسنة جافة (1995-94) وسنة (1997-96) تميزت بغياب تام للأمطار خلال شهر فبراير (0 ملم) وتساقطات مطرية ضعيفة خلال شهر مارس (7.7 ملم).



جدول رقم 4 : تأثير التساقطات على إنتاج القمح ومردوده بمنطقة تيسة

السنوات	القمح		
	التساقطات (ملم)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (ق/هكتار)
1994-93	385,9	66.000	1.308.000
1995-94	210,2	70.000	0
97-96	630,7	46 000	172.000

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية، 1998 تيسة

بيدو، إذن، وبالنظر إلى ضعف امتداد المجال المسقي، أن أسس الاقتصاد الفلاحي بتلال مقدمة الريف غير متينة ولا يمكن لوحدها أن تؤمن العيش لسكانة ريفية يزيد عددها عن 320 ألف نسمة.

### 1 - 2 مياه سطحية وفيرة لكن جد ملوثة

يحف شمال وجنوب تلال مقدمة الريف واديان كبيران هما واد ورغة وواد سبو، غير أن مياههما، بالإضافة إلى تركيز درجة التلوث بهما، لا تستعمل في التنمية المحلية وفي تزويد السكان بالماء الصالح للشرب. فبالنسبة ورغة وروافده تكمن أهميته المائية في كونه يوفر لوحده 13 % من المياه السطحية بالمغرب (1994 Laaouina, A). ويتتميز صبيب ورغة خلال السنة الواحدة بتركز قوي خلال فصلي الشتاء والربيع. كما يتميز صبيب الشح (étiage) بضعفه الواضح، مما يؤكد تذبذب الجريان وقوته خلال الفصول الرطبة، وقوة الامتطاحات اليومية بل وحجم الحمولة الصلبة التي تمر عبر هذا الواد. فقد تبين من خلال الدراسة التي قامت بها مديرية المياه والغابات (1994 ص57) أن الصبيب المتوسط السنوي من المواد الصلبة بين 1960 و1990 عند نفس محطة المجعرة ب467 كلغم/ث، مع وجود حالات قصوى وصلت إلى 985 كلغم/ث سنة 1976-1977 و2.848 كلغم/ث سنة 1962-1963. مما يعكس قوة التدهور البيئي بهذا الحوض الذي يفقد سنويا بين 2000 و3600 طن في الكلم<sup>2</sup> من الأتربة، ومما ينتج عنه، من جهة، تراجع المردود الزراعي بسبب فقدان التربة لأهم مكوناتها العضوية والمعدنية، ومن جهة ثانية، تقلص عمر السدود نتيجة الكميات الهائلة من الأوحال التس تنلقاها سنويا.

وبالإضافة إلى هذا النوع من التلوث يعرف واد ورغة تلوثا آخر خلال فترة موسم الزيتون بسبب مادة المرج الذي تلقية مئات المعاصر التقليدية والعصرية التي تعالج سنويا بإقليم تاونات-أكثر من 56 ألف طن. ولتوضيح الأمر أكثر تبين من خلال دراسة قام بها S.Boudet (14-13 pp. 2000) أن خمس معاصر عصرية بمدينة تاونات تقذف سنويا في اتجاه ورغة أو في اتجاه روافده (السهلة، أسرى) خلال سنة زيتية واحدة والتي تقدر ب100 يوم، بحوالي 7100 م<sup>3</sup> من المرج سنويا.

وتكمن خطورة التلوث الناتج عن المرج في كون لتر واحد منه يعدل 150 لترا من المياه المستعملة الحضريّة. وتساهم هذه المادة في تلويث مياه الأودية والسدود، كما هو الشأن بالنسبة لبوهدة والسهلة والوحدة، بمواد مغذية خاصة منها الفوسفور والأزوت والتي تشكل سمادا حقيقيا للنباتات المائية. وهي العملية التي تؤدي إلى تكاثر مفرط لهذه النباتات التي بفعل امتصاصها للأوكسجين خلال الليل وبفعل تحللها تسبب في تقلص نسبة الأوكسجين في الماء، وبالتالي في التقليل من التنوع الحيواني والنباتي، وأخيرا في اكتساح الطحالب لصفاف الأودية والسدود.

ويبقى استعمال مياه واد ورغة أقل خطورة مقارنة بمياه سبو التي يستعملها كثير من السكان في إيراد الماشية بل وفي الشرب كذلك رغم أنها تعرف تركزا كبيرا للمواد العالقة والمواد العضوية والكلور.

ويرتبط تلوث مياه هذا الواد بما تلقىه مدينة فاس من نفايات صناعية (40 إلى 70 ألف م<sup>3</sup> من المرج في السنة، أكثر من 360 كلغم من الكروم/اليوم، أكثر من 50 كلغم من النيكل/اليوم) ونفايات حضرية (100 إلى 200 طن من المواد العضوية، وأكثر من 78 طن من المواد العالقة، وأكثر من 400 كلغم من المعادن الثقيلة) (الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس لسنة 2002). وهو التلوث الذي يسجل درجات تتجاوز قدرة محطات المكناسة وقرية با محمد التي تعرف توقفات مستمرة. فمن خلال معطيات المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بفاس وصل عدد أيام التوقفات المسجلة عند محطة قرية با محمد خلال مواسم معالجة الزيتون 1998-1999 و1999-2000 و2001-2002، على التوالي، إلى 41 و21 و13 يوماً.

وبسبب التوقفات المستمرة لمحطة قرية با محمد والمكناسة خلال فترة نشاط معامل الزيتون بفاس (من دجنبر إلى مارس) وكذلك بسبب ضياع كميات كبيرة للماء خلال فترات التجارب، وبسبب التلوث الطبيعي (تعرية التربة)، فإن الثمن الإضافي عند المحطتين يتراوح على التوالي ما بين 6 و43 درهما/م<sup>3</sup> بمحطة القرية وبين 0,87 و5,12 درهم/م<sup>3</sup> بمحطة المكناسة. ولا يتجاوز هذا الثمن عند المحطة الموجودة قبل مدينة فاس (0,05 د/م<sup>3</sup>). (Le Reporter n°25, 2000). ويمكن لمس أهمية تلوث سبو من خلال خاصية المياه الخامة عند محطة قرية با محمد خلال الفترة الممتدة بين يناير 1998 ويناير 2002.

جدول رقم 5: القيمة الأدنى والأعلى لدرجات التلوث عند محطة قرية با محمد بين يناير 1998 ويناير 2002

ثابتة	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى
نسبة أيونات الهيدروجين (ن.هـ)	7.6	8.4
الأوكسجين المذاب (مغ/ل)	0	9.6
قابلية التأكسد (مغ/ل)	1.8	10 <
أمونيوم (مغ/ل)	0.04	11.5
الكلورور (مغ/ل)	137	1875
المواد العضوية (مغ/ل)	10	310

المصدر: المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، فاس 2003.

ولا تخلو هذه الظاهرة من تأثيرات سلبية متعددة على الساكنة الريفية المجاورة لواد سبو. ففي غياب حملات توعية تعتبر هذه المياه في جماعات الولجة وسيدي العابد وبني سنوس والمكناسة مصدرا لتشريب للماشية بل وللسكان كذلك. كما أن النشاط الزراعي بولجات سبو الأوسط يعتمد أساسا على هذه المياه.

### 3-1 نظام زراعي غير متطور

رغم مرور نصف قرن على الاستقلال ورغم قربها من مدينة فاس، لا يزال المشهد الزراعي بتلال مقدمة الريف يتميز بطابع الرتابة نظرا لانعدام الغطاء النباتي الطبيعي ولاعتماد السكان على نظام زراعي تعتبر الزراعات الموسمية غير السقوية أهم عناصره.

## أ- استعمال محدود لعوامل الإنتاج

لا تتجاوز نسبة الاستغلال التي تعتمد في الحرث والحصاد على المكننة على التوالي 23.5 % و 15.8 %، أي حوالي جرار واحد لكل 400 هكتار وآلة حصاد واحدة لكل 3 000 هكتار تقريبا. وأما استعمال البذور المنتقاة فلا يحظى به إلا 11 % فقط من الاستغلاليات. ويبقى استعمال الأسمدة مهما حيث تلجأ إليه 65 % من الاستغلاليات. وتعرف هذه المتوسطات تباينا من جماعة إلى أخرى. فإذا أخذنا على سبيل المثال استعمال البذور المنتقاة، يتبين أن الاستغلاليات التي تلجأ إليها تتراوح بين 0.1 % و 53 %. وحتى بالنسبة للجماعات التي تعرف تركزا للملكية الكبيرة (الولجة، المكناسة)، فإن هذه النسبة لا تتجاوز هذه 17 %.

## ب- مساهمة الملكية المتغيبية في استمرار الأشكال غير المباشرة للاستغلال الفلاحي

تبين من خلال الإحصاء الفلاحي الأخير (1996-1997) أن هذه الأشكال التي يحصل فيها الخماس أو الرباع على أجرته عينا لا تزال تمتد في المتوسط على 5 % من المساحة الصالحة للزراعة بإقليم تاونات. وتزداد هذه الظاهرة أهمية حيث التركيز القوي للملكية الفاسية، إذ تمتد على ما بين 8 و 14 % من الأراضي بدائرة تيسة. وهذا يدل على أن البنيات الزراعية بهذه المنطقة لا تزال تعاني من التخلف على اعتبار أن هذه الأشكال تعرقل تطور أنظمة الإنتاج الفلاحي ولا تساهم في تحسين مستوى عيش الفئات الاجتماعية المعنية. وبمعنى آخر لم تتمكن الملكية الكبيرة من توظيف الأموال الكفيلة لتحقيق ذلك. والشاهد هنا العدد جد المحدود لليد العاملة الأجرة بالأراضي التي تعرف تركزا للملكية الكبيرة. فهي لا تشكل، على سبيل المثال، بجماعة بني سنوس، حسب الإحصاء الفلاحي 96-97، سوى 4 % من مجموع اليد العاملة الدائمة<sup>3</sup>.

## 4-1 دخل فلاحي هزيل وغير مستقر

يجد ضعف الدخل الفلاحي بتلال مقدمة الريف الأوسط تفسيره في استمرار اعتماد السكان على فلاحية معيشية في غياب إدماج الإعدادات الهيدروفلاحية العصرية وعلى اعتمادهم على فلاحية أحادية المنتج، وفي صغر ملكية أغلبية السكان الريفيين. ونظرا لهذه العوامل وعوامل أخرى سبق ذكرها، لا يتجاوز متوسط الدخل الفلاحي للاستغلاليات التي تقل مساحتها عن خمس هكتارات 4300 درهم في السنة. وهو دخل هزيل لكون الفلاح يعتمد أساسا على الزراعات البورية، وهو كذلك لضعف المغروسات الشجرية، خاصة منها أشجار الزيتون التي لا يتجاوز عددها 18 شجرة في الهكتار، مقابل 40 شجرة في الهكتار بمنطقة غفسي. كما يرتبط تدني الدخل الفلاحي بضعف الحمولة الحيوانية بهذه الاستغلاليات. فهذه الأخيرة لا تربي سوى 18.6 % من مجموع القطيع مقابل 71 % تقريبا بالنسبة للاستغلاليات التي تتجاوز مساحتها 20 هكتارا. وتبدو هشاشة الاستقرار البشري بشكل جلي عندما نعلم أن 30 % من الأسر الريفية بهذه المنطقة لا تملك ولو رأس ماشية واحد. (حسن ضايض 2005).

ويرجع ضعف هذا الاندماج بالأساس إلى تقلص مدة الإمكانيات الكئيبة والعشبية داخل الاستغلاليات أو خارجها نظرا لطبيعة التربة الطفالية الطينية التي تتميز بالتجفيف السريع، ونظرا لشبه انعدام الغطاء النباتي الطبيعي الذي من شأنه التخفيف من عملية النتج وتزويد الماشية بالوحدات العلفية الإضافية. كما أن توالي السنوات العجاف منذ بداية عقد التسعينات ساهم إلى حد كبير في تقليص قطع الماشية حيث أصبح للجوء إلى تربيته بمثابة مجازفة يصعب على الأسر الفقيرة تحمل تبعاته

3 - تتشكل اليد العاملة الدائمة، حسب الإحصاء الفلاحي 96-1997، من اليد العاملة الأجرة والأسرية.



## 5-1 بنيات عقارية جد متفاوتة

نتج عن تركيز أغنى وأجود الأراضي الفلاحية بمنطقتي الحيانية وإشراكة في أيدي أقلية متغيبية، بروز تفاوت صارخ في بنية التملك. وتعود الجذور التاريخية لهذا التركيز إلى بداية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نتيجة تسلط واستيلاء البورجوازية الحضرية الفاسية وعائلات المخزن على أراضي الريفيين (Lazarev, G.1977). وهكذا تبين دراسة البنيات العقارية أن الاستغلايات التي تقل عن 5 هكتارات بالحيانية تمثل 85 % من الاستغلايات، لكنها لا تمتد سوى على 24.4 % من المساحة المستغلة. وأما الحيازات التي تتجاوز مساحتها 10 هكتارا فلا تمثل سوى 12 % من مجموع الاستغلايات لكنها تستحوذ على 63.6 % من المساحة العامة للاستغلايات. ورغم هذا التفاوت في توزيع الأرض بمنطقة الحيانية، فهو يظل أقل حدة مما هو عليه بمنطقة قرية با محمد التي لا تزال تعرف تركزا قويا لملكية الحضرين، إذ أن الاستغلايات التي تتجاوز ملكيتها 20 هكتارا لا تمثل سوى 6 % لكنها تمتد على 33 % من مساحة الأراضي الفلاحية.

## 6-1 تدخل محدود في التنمية الريفية

تتعدد أشكال تهميش بوادي تلال مقدمة الريف الأوسط بالشكل الذي يصعب معه التطرق إليها في كليتها. وهكذا، إذا اعتبرنا على سبيل المثال تزويدها بالماء والشروب ووضعيتها تدرسا أطفالها سيتضح أن هذه المنطقة تعاني من تهميش حقيقي.

فبالنسبة للتزويد بالماء لا يزال السكان يقطعون ما بين خمسة وستة كلمترات للوصول إلى أقرب نقطة ماء، رغم وجود نافورات بمعظم الدواوير. ويعود ضعف استعمال هذه النافورات في دواوير عدة، إما إلى الأعطاب والإتلاف الذي تتعرض لها أو لأن السكان يفضلون مصادر ماء أخرى مجانية تلبى حاجياتهم. ولا شك أن عزوف الأسر عن التزود من هذا المصدر المائي يفسره وضعهم الاقتصادي غير المؤهل لتحمل مثل هذه النفقات. فهم يفضلون قطع المسافات الطوال لجلب المياه، عوض "أداء ضريبة قارة تنقل كاهلهم"، حسب تعبيرهم، قد تصل إلى 5 دراهم لطن واحد من الماء،<sup>4</sup> خصوصا وأن اليد العاملة التي تنوط بها هذه المهمة موجودة ومجانية (الأطفال والنساء).

وأما على مستوى التعليم فيمكن لمس عمق أزمتته من خلال مؤشرين اثنين هما التكرار والانقطاع<sup>5</sup>. فعلى مستوى التعليم الابتدائي بالوسط الريفي، نجد أن من بين 100 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2010-2011، 14 % من التلاميذ يكررون (7 %) أو ينقطعون (7,1 %) عن الدراسة. وتصل هذه النسبة إلى 20 % تقريبا في المستوى الثاني. أهمية التكرار تظهر جلية في هرم أعمار التلاميذ. فعلى سبيل المثال، 17 % من تلاميذ مدارس جماعة سيدي محمد بن لحسن تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة. غير أن أهمية التخلف الدراسي تظهر بوضوح على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي. ويكفي أن نشير هنا إلى أن نسبة التلاميذ في هذين المستويين لا يمثلان، على التوالي سوى، 14 و6 % من مجموع التلاميذ بدائرة تيسة (مصلحة التخطيط، نيابة وزارة التربية الوطنية، تاونات).

وتترجم هذه النسب الصعوبات التي يجدها الطفل الريفي المتمدرس في مسابرة الركب الدراسي منذ السنوات الدراسية الأولى. وغالبا ما يدفع هذا التعثر الآباء على الحكم المسبق على أبنائهم عند أول تكرار بالفشل، ويحجمهم بالتالي عن دفع مصاريف إضافية للسنة الموالية. وفي هذه الحالة يفضلون إلحاقهم وإدماجهم بالقطاع الفلاحي (رعي الماشية) إلى حين قدرتهم على الهجرة في اتجاه استغلايات القنب الهندي أو غيرها.

4 - يحدد المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ثمن الطن الواحد مع متعاقدين ذاتيين ب2.30 درهما

5 - نسبة الانقطاع هي مجموع المرشحين ناقص مجموع الناجحين والمكررين.

## 2- نزوح السكان نتاج لتخلف هياكل الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي

### 1-2 تلال مقدمة الريف، منطقة طرد بشري تقليدي

ساهم التفاوت الكبير في بنية تملك الأراضي الفلاحية وتوالي السنوات العجاف وحدة التعرية وضعف التجهيزات الاجتماعية، في تنامي الهجرة الريفية بتلال مقدمة الريف منذ عدة عقود مضت. ففيما بين 1936 و1952 فقدت الحياينة واشراكة بين 5 و16% من سكانهما. وخلال سنة 1952 فقد المجال الخاضع لقرية با محمد لوحده 18 600 نسمة من بين ساكنة قدرت ب77 100 نسمة (J.C. Petit et C. Baron 1973, p.267). وقد قدر عدد الأسر التي غادرت مقدمة جبال الريف بين 1936 و1960 بحوالي 33 500 نسمة (Noin D.1970, p.267).

وإذا كان عدد المهاجرين الريفيين النازحين من الجهة الشمالية الوسطى بين 1975 و1982 يصل إلى 79 700 مهاجر فقد شكل المهاجرون التاوناتيون لوحدهم (40487 مهاجرا) 50.8% منهم. وهذا يدل على خطورة النزيف البشري بهذ المنطقة حيث كان يغادرها خلال هذه الفترة 6 000 فرد كل سنة. وفي هذا الصدد، صنفت تاونات ضمن الأقاليم التي عرفت معدلات هجرة سلبية مرتفعة، حيث وصل بها معدل الهجرة إلى-63 في الألف سنة 1982، (C.E.R.E.D,1986).

ومن خلال الدراسة التي قامت بها مديرية إعداد التراب الوطني والتي اعتمدت على معطيات السكنى قبل إحصاء 1994 ب15 شهرا، اتضح أن الهجرة بكل اتجاهاتها أخذت بعدا مجاليا آخر. وهكذا ومن بين 6 060 فردا هاجروا مدن الإقليم، 4 848 منهم استقروا بالمجال الريفي و1 212 استقروا بالمجال الحضري. وأما عدد الأفراد الذين نزحوا عن المجال الريفي فوصل خلال هذه الفترة إلى 5 555 فردا منهم 1 111 فردا استقروا بالمدن المغربية و4 444 فردا بأريافها. ويمكن إدراك أهمية الهجرة الريفية بهذه المنطقة بشكل واضح من خلال دراسة معدلات النمو السكاني السنوية بين 1994 و2004.

جدول رقم 6: معدلات النمو السنوي بالجماعات القروية لتيسة وقرية با محمد

جماعات القروية	معدل النمو السنوي	جماعات تيسة	معدل النمو السنوي
بني سنوس	0	عين كدح	-0.2
بوشابل	0.4	عين معطوف	0.1
غوازي	-0.1	بوعروس	0.3
جبابرة	0.6	البسابة	0.1
الولجة	0.7	أولاد داود	0.2
مكائسة	0.6	أوطابوعبان	-0.3
مولاي عبد الكريم	-0.4	رأس الواد	-0.2
مولاي بوشنتي	-0.4	واد الجمعة	0.2
سيدي العابد	0.4	سيدي محمد بن لحسن	0.3

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 و2004

6 - معدل الهجرة يساوي الميزان الهجري (الوافدون ناقص النازحون) بالنسبة للسكان خلال فترة معينة.

تبين من خلال معدلات النمو السكاني الضعيفة أو السلبية أن تلال مقدمة الريف تتميز بحركة هجرية قوية. وهي منطقة لا يمكن إلا تكون طاردة لأهلها وبشكل مستمر ما دامت العوامل المفسرة للهجرة (ضعف التملك، ضغط بشري، وطأة الجفاف، ضعف الدينامية الاقتصادية ...) لا تزال هي الأخرى مستمرة.

## 2-2 تعدد اتجاهات للهجرة الداخلية

### أ- مدينة فاس أكبر قطب لمهاجري مجالنا

تعتبر مدينة فاس منطقة جذب تقليدي وطبيعي للسكان النازحين من مقدمة جبال الريف عموما ومن إقليم تاونات خصوصا. ويمكن تفسير ذلك بالمسافة الفاصلة بين المجالين 7 والتي لا تتطلب من التكاليف ما تتطلبه الهجرة إلى مدن أخرى. كما أن المهاجرين الأوائل بهذه المدينة شكلوا شبكة استقبال أو إرشاد مكنت العديد من الوافدين الجدد من الاندماج أو من تشخيص إمكانيات الاندماج في الاقتصاد الحضري سواء تعلق الأمر بسوق الشغل أو بالسكن. لهذه الاعتبارات فإن حوالي 64 % من الريفيين النازحين من الجهة الشمالية الوسطى بين 1975 و1982 استقروا أساسا بمدن هذه الجهة خاصة منها فاس (C.E.R.E.D 1995 p.120). وسترثع هذه النسبة إلى 83 % سنة (D.A.T.1993, E.M.I.A.T- 91.1991,p.38)

وتعتبر جبال الريف خاصة منه مقدمته أكبر المناطق التي تزود فاس بالمهاجرين. فأرياب الأسر الوافدون على فاس من هذا المجال لوحده شكلوا 67.3 % سنة 1960 و 75.6 % سنة 1982 من مجموع أرياب الأسر المهاجرة. وما بين 1975 و1982 نجد أن 65 % من المهاجرين بمدينة فاس وفدوا عليها من منطقة مقدمة الريف (C.E.R.E.D. 1986) يتضح إذن أن مدينة فاس هي القطب الرئيسي لمهاجري تاونات. إذ أنها استقبلت خلال هذه المرحلة 78.6 % من المهاجرين الريفيين في اتجاه المدن المغربية الكبرى أي حوالي 8 مهاجرين من بين 10، واستقبلت كذلك 41.8 % من الحضريين. وتدل هذه النسبة الأخيرة، من جهة، على أن مدن الإقليم غير قادرة على إدماج الريفيين الذين يفدون عليها. فعلى سبيل المثال، لا يتجاوز عدد الريفيين الذين فضلوا الهجرة إلى مدن تاونات بين 1975 و1982 سوى 2 124 فرد. فهي إذن تشكل بالنسبة إليهم محطة هجرية (Relais migratoire) مؤقتة في اتجاه مدن أخرى. وتدل، من جهة أخرى، على أن 6 مهاجرين حضريين من 10 يفضلون مدنا أخرى (الدار البيضاء، الرباط-سلا، مكناس 42.3 % (CERED,1986,p.164) غير فاس لإدراكهم، على ما يبدو، صعوبة العيش والاندماج الاقتصادي بها.

وإذا كانت فاس هي القطب التقليدي لمهاجري تاونات بصفة عامة، فإن الأمر يختلف نسبيا بين شمال ورجة وجنوبه. فمن خلال الدراسة الميدانية تبين أن أكثر من 80 % من مهاجري المجال الثاني خلال التسعينات فضلوا الاستقرار بفاس بينما تتراوح هذه النسبة بين 20 و60 % من مهاجري المجال الأول، باستثناء مهاجري قبيلة الجاية أو جماعة كيسان الذين يفضل أكثر من 60 % منهم مدينة فاس.

وبشكل أكثر دقة تمكننا معطيات إحصاء 1994 من معرفة أهم اتجاهات مهاجري الإقليم. وهي المعطيات التي تبين أن فاس استقطبت حوالي 40 % من مجموع المهاجرين وأما مدن وأرياف الشمال فجلبت 10 % منهم. وتختلف هذه النسبة من دائرة إلى دائرة. (خريطة رقم 40 و41 و42)

7 - لا يبعد أقرب دوار (لعابسة بجماعة الولجة) عن فاس سوى ب30 كلم تقريبا.  
8 - اتضح من خلال إحصاء 1982 أن نصيب الهجرة النهائية في اتجاه مدن تاونات يتراوح ما بين 30 و50 % بالقرية وتاونات وبين 50 و70 % بتيسة و غفسي (CERED,1993, pp.188-189)  
9 - معطيات مديرية الإحصاء (غير منشورة)

### ب- تنامي الهجرة الموسمية في اتجاه كتامة

لم تعد تعرف اليوم حركة الحصادين في اتجاه السهول الأطلنطية وملوية السفلى وسهل طريفية نفس الأهمية التي كانت عليها خلال الستينات وبداية السبعينات. وإذا كان هذا النوع من الهجرة يمس خلال هذه الفترة مئات الريفيين (Noin D. 1970, p.159)، فإنه عرف توقفا منذ بداية الثمانينات (Maurer G. 1990, p.448)، إذ لم نعثر على ريفي واحد يندرج ضمن الهجرة الموسمية في اتجاه هذه السهول. ويمكن تفسير ذلك أساسا بتنامي زراعة القنب الهندي (الكيف) في شمال المغرب التي تجذب إليها سنويا مئات من ريفيي المنطقة تتراوح أعمارهم بين 10 و 50 سنة مقابل أجور تختلف باختلاف عمليات الإعداد الزراعي لهذه النبتة وإنتاجه. وبشكل عام، فهذه المنطقة تجذب سنويا حوالي 50 % من هذه الفئة العمرية.

غير أنه ومنذ أواسط التسعينات عرف تيار الهجرة الموسمية اتجاها آخر صوب منطقة بني زروال للعمل في استغلايات الكيف التي بدأت تتوسع تدريجيا سنة بعد أخرى. وقد تكون هذه القبيلة قطبا كبيرا في إنتاج وترويج هذه النبتة بعد أن اقتنع معظم الفلاحين بأن التعاطي لها سيساهم في التخفيف من حدة التخلف والتهemis التي تنقل كاهل معظمهم.

### 3- اندماج ضعيف للمهاجرين بالوسط الحضري

تبين من خلال الدراسة الميدانية التي شملت مائة مهاجر بحبي هامشيين بمدينة فاس (عوينات الحجاج وليراك). يعود تاريخ استقرار نازحي تاونات بهذين الحيين إلى ما قبل الستينات. إلا أن الفترة الممتدة ما بين 1960 و 1990 سجلت استقرار 66 % من المهاجرين الذين مستهم الدراسة. ونشير إلى أن 69 % من هؤلاء حلوا بالمنطقة بشكل مباشر دون أن يمتروا بمراكز حضرية أو قروية. مما يبين أن المراكز التي بإمكانها استقطاب مهاجري تاونات أو التخفيف من حدة التيار الهجري نحو فاس لا تتوفر على بنية اقتصادية تؤهلها لذلك. ومست الهجرة القروية صوب فاس الفئات الشابة بحيث إن 46 % من المهاجرين تراوحت أعمارهم أثناء توافدهم على فاس بين 24 و 26 سنة. بينما لا تمثل الفئات التي يتجاوز عمرها 45 سنة سوى 9 % فقط. وبالرغم من أن متوسط أعمار المهاجرين لم يتجاوز 25 سنة، فإن معظمهم آباء لطفلين على الأقل. وهذا يدل على أن الظاهرة شملت الفئات الأكثر دينامية أي تلك القادرة على اتخاذ قرار الهجرة بشكل انفرادي دون التقيد بسلطة الآباء (ضايض.ح. وحاج علي أ. 1999).

وقد تمكن 60 % من هؤلاء من الحصول على سكن دون وساطة معينة. ويتعلق الأمر أساسا بالريفيين الذين باعوا أراضيهم الفلاحية ليستقروا بشكل نهائي بفاس. وأما المهاجرون الذين استقبلوا من طرف أسرهم قبل أن يتمكنوا من شراء أو كراء مسكن فلا يمثلون سوى 10 %. وأما 29 % المتبقية فتتشكل من أفراد غير متزوجين أو تركوا زوجاتهم بالبادية لصعوبة الحصول على مسكن أو تحمل مصاريف الكراء.

وفيما يتعلق بملكية السكن تبين أن 56 % من المهاجرين يقطنون منازل في ملكيتهم إما بشكل منفرد (33 %) أو مشترك (23 %). وأما المكثرون فلا يشكلون سوى 29 %. وتبقى ظاهرة الاكتظاظ البشري داخل مساكن المهاجرين سمة بارزة، إذ أن 31 % من الأسر التي شملها البحث لا تملك إلا غرفة واحدة فقط. وهذا يعكس ضعف اندماجهم في الوسط الحضري خصوصا إذا علمنا أن 14 % من الأسر تضم ما بين 6 إلى 8 أفراد. وفي المقابل لا تمثل الأسر التي تعيش داخل أربع غرف سوى 5 %.

إن ضعف الاندماج في الوسط الحضري يظهر كذلك من خلال ضعف الاستفادة من التجهيزات الضرورية للاستقرار بالمدينة: 30 % من الأسر لا تتوفر على الماء و 2 % لا تتوفر على الكهرباء. وغالبا ما تلجأ هذه الأسر إلى الجيران لتحقيق هذا الغرض مقابل دفع قدر من المال يتفق عليه مسبقا بغض النظر عما يترتب عن هذه العلاقة من خلافات ونزاعات اجتماعية.

إن الوضعية الاقتصادية للمهاجر - لا يتجاوز متوسط الدخل الفردي 500 درهم شهريا- تجعله يسعى للبحث عن سكن بأقل كلفة بغض النظر عن ظروف وشروط الاستقرار. وتتميز هذه الوضعية بعدم الاستقرار المهني حيث يضطر الحضريون الجدد إلى تغيير عملهم أكثر من مرة خلال السنة. وهكذا اتضح أن 68 % منهم غيروا عملهم مرة واحدة في حين غير 32 % منهم مرتين أو أكثر. ويدل تغيير النشاط الاقتصادي أكثر من مرة، من جهة، على ضعف التأهيل المهني للمهاجر وعلى الضغط الذي يمارس على الأنشطة التجارية غير المهيكلة التي تستقطب 70 % من اليد العاملة الوافدة على الحيين. ويدل من جهة أخرى على أن المهاجر الريفي غير المؤهل مهنيا ينتقل من اقتصاد فلاحي معيشي لا يُمكن من توفير العيش الملائم إلى اقتصاد حضري تجاري لا يمكن إلا أن يكون كذلك معيشيا. فهو يتغير أو يأخذ أشكالا مختلفة كلما تبين أن مداخل الأسرة لا تكفي لسد متطلبات العيش الاستهلاكية قبل غيرها .

ولا شك أن تعدد الأفراد النشيطين غدا الحل الأمثل لتحقيق هذه المتطلبات حيث إن 71 % من الأسر تتوفر على أكثر من فرد واحد نشيط. ونشير هنا إلى أن معظم المهاجرين المستجوبين يجلبون قوت يومهم من العمل بقطاع تجاري لا يحتاج إلى رأسمال كبير أو إلى تأهيل وخبرة مهنيين. فهم كسائر أبنائهم ومنذ سن مبكر، إما باعة متجولون أو بائعو الخضار والبيض في الأسواق الأسبوعية (Zouiten, M. 1998 pp.219-237، منير زويتن 2001 صص 195-205). وعلى العموم، إن اختيار العمل المناسب محدود أصلا، وهو ما يجعل المهاجر مضطرا لمزاولة أي نشاط كيفما كان نوعه ودخله هربا من البطالة. تلك الظاهرة التي تكتسح حوالي 13 % من أرباب الأسر المهاجرة وأبنائهم الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة. ومن المؤكد أن تقشي ظاهرة البطالة في صفوف المهاجرين لا يخلو من خطورة، خاصة إذا علمنا أن عددا مهما منهم له ستة أطفال. مما يبين أن السلوك الديمغرافي الريفي لا يزال يطبع الأسر الحضرية سيما وأن مدة استقرارها بفاس غالبا ما تتجاوز 10 سنوات.

لقد اتضح من خلال دراستنا للعلاقة بين حجم الأسرة والمداخل أن 54 % من مجموع الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 4 و10 أفراد تتقاضى أسبوعيا أقل من 200 درهم. بل إن 30 % من هذه الأسر تتقاضى أسبوعيا أقل من 100 درهم. كما أن هذه المداخل يومية في معظمها بنسبة 55 %. وأما المداخل الشهرية فلا تتجاوز 9 %، بينما تمثل المداخل الظرفية 21 %. ولا ريب، تعكس هذه الوضعية ظاهرة التخلف والفقر داخل الأحياء الهامشية لمدينة فاس. فإذا اعتبرنا أن الفرد الفقير هو الذي يقل متوسط دخله السنوي عن 780 6 درهم (مديرية الإحصاء) أو متوسط نفقاته اليومية عن 7.43 دراهم (البنك الدولي)، فإن 83 % من مهاجري مقدمة الريف بالأحياء الهامشية لمدينة فاس، هم فقراء.

وتأخذ ظاهرة الفقر أشكالا مختلفة من بينها ضعف الاستهلاك الغذائي. فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر استهلاك اللحوم الحمراء، يتضح أن الأسرة الواحدة لا تستهلك في المتوسط أكثر من نصف كيلو غرام في الأسبوع. ويظهر التفاوت بوضوح بين الأسر التي يتجاوز دخلها 400 درهم في الأسبوع والأسر التي يقل دخلها عن 100 درهم. إذ أن الفئة الأولى تستهلك أسبوعيا من اللحم ثلاثة أضعاف ما تستهلكه الفئة الثانية. وتوضح هذه المعطيات أن المهاجرين يعيشون وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية، سواء تعلق الأمر بالأنشطة المزاولة التي لا تدر إلا أرباحا جد هزيلة أو بظروف السكن التي تفتقد لأدنى شروط الصحة والراحة. فظاهرة التهميش التي تعيشها هذه الشريحة الاجتماعية، لاسيما في حي عوينات الحجاج، توضح أن الهجرة الريفية لم تعد الحل الملائم الذي يلوذ به سكان البوادي الفقيرة (مقدمة الريف) لتحسين وضعهم وظروف عيشهم في غياب اقتصاد حضري غني ومتنوع. فالمهاجر ينتقل من مجتمع ريفي تقل فيه التناقضات والتفاوتات الاجتماعية، لكنه متخلف، إلى مجتمع شبه حضري لا تسمح فيه سيادة الأنشطة الاقتصادية الهامشية غير المستقرة للوافدين بالارتقاء الاجتماعي.

## خاتمة

رغم مرور خمسة عقود على استقلال المغرب، لا تزال معظم أريافه متخلفة عن ركب التنمية السوسيواقتصادية. ولا يمكن إلا أن تكون كذلك ما لم يتم إدماجها في تنمية اقتصادية أسسها متنوعة ومتعددة، تمكن من تنويع مصادر العيش. فالاعتماد على القطاع الفلاحي لوحده في تحقيق تنمية مستدامة، لاعتبارات سبق ذكرها، لن يمكن من تخطي الصعوبات البنوية التي تحول دون تحقيق ظروف الاستقرار البشري الملائم. ولا يمكن إلا أن تكون كذلك ما لم يتم التخلص من استمرار إغناء مناطق وتهميش أخرى.

## ملخص

تتميز منطقة تلال الريف الأوسط (إقليم تاونات) بكثافة سكانية ريفية جد مرتفعة، عادة ما تتجاوز 100 ن/كلم<sup>2</sup>. وتتميز كذلك بتعرية مائية كبيرة نظرا لسيادة التكوينات الطينية والصلصالية وغياب الغطاء النباتي الطبيعي. ورغم توفر المنطقة على شبكة مائية سطحية مهمة (سيو، ورغة وروافده)، إلا أنها تعرف تلوثا مهولا. وأما النشاط الفلاحي، ورغم توفر المنطقة على إمكانيات طبيعية مهمة، فظل يحافظ على بنياته التقليدية. وقد ترتب عن تضافر هذه العوامل كلها، إضافة إلى محدودية التدخلات الرسمية، ظروف عيش غير مريحة، نتج عنها في النهاية تنامي حركة الهجرة الداخلية في اتجاه المدن الكبرى خاصة منها مدينة فاس. غير أن نزوح السكان تعترضه اليوم مجموعة من الإكراهات تتمثل أساسا في عدم قدرة المدن على استقطاب مهاجرين جدد لضعف ديناميتها الاقتصادية، وهو الأمر الذي يتطلب نهج استراتيجيات تنموية رشيدة تمكن من تثبيت السكان الريفيين من خلال تنويع مصادر الشغل وتيسير الولوجية إلى الخدمات الاجتماعية.

## لائحة المراجع

- حسن ضايض (2005) : المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط. أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 517 ص.
- حسن ضايض /حاج علي ألفة (2002): الهجرة الريفية بإقليم تاونات أو البحث عن توازن جديد. سلسلة دراسات مجالية رقم 1، مجموعة البحث حول جبال الريف، تطوان، صص 29-48.
- المفضل العاجي (2000): التمدين وإعداد المجال الحضري بإقليم تاونات. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، 295 ص.
- محمد رحو (1999) : التعرية في مقدمة الريف الأوسط: المنطقة البيهرية اللين-سيو-ورغة: استمرار للتطور الطبيعي، منتوج مجتمعي. دكتوراة الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 698 ص.
- زينب نجاري (1996) : العلاقات بين المدينة والبادية، فاس وقبيلة الحياينة من 1900 إلى 1956. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في السوسولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

Avenard J.M. (1990) : Sensibilités aux mouvements de masse . Cah. O.R.S.T.O.M., série pédologie, Vol. XXV n°1, p119-129.

Avenard J.M (1994) : Caractéristiques et dynamiques des milieux naturels . Actes du colloques G.R.G.R., Fac. des Lettres (12-13-14-15 1994), Rev. de la Fac. des Lettres de Tétouan.

- Fejjal A. (1995) Les migrations de population dans les rapports de Fès avec les régions prérifaines . In, *Les rapports villes-campagnes sur la bordure méridionale du pays Jbala*, G.P.E.J., Al Maarif Al Jadida, Rabat, pp.69-76
- J.I.C.A (Japan International cooperation Agency) / Direction Générale d'Hydraulique (1992) : Projet de développement hydro-agricole du bassin versant de l'Ouergha. Rapport final, appendice II, Doc. provisoire, Rabat.
- Kerbout M. (2003) : Communautés rurales et gestion des ressources agro-pastorales dans le Moyen Atlas septentrional et ses bordures. Doct. D'Etat en sciences géographiques, Institut de géographie, Faculté des Sciences, Univ. Libre de Bruxelles, Bruxelles.
- Lazarev G. (1977) : Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat. In, *les problèmes agraires au Maroc*. C.N.R.S., Paris, pp. 57-90
- Lazarev G. (1977) : Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat. In, *les problèmes agraires au Maroc*. C.N.R.S., Paris, pp. 57-90.
- Lazarev G. (1978 : changement social et développement dans les campagnes marocaines. In, *Etudes sociologiques sur le Maroc*. B.E.S.M., Nouvelle édition, Rabat, pp.129-143.
- Lazarev G. (1978) : Les concessions foncières au Maroc. In, *Etudes sociologiques sur le Maroc*. B.E.S.M. Nouvelle édition, Rabat, pp. 43-79
- M.A. (1995) : Etude pédologique de reconnaissance au 1/100 000 en vue de la mise en valeur agricole dans les cercles de Taounate et Ghafsai, province de Taounate. Rapport DPA de Taounate, Taounate
- Maurer G. (1968) : Les Montagnes du Rif central : Etude géomorphologique. Travaux de l'Inst. Scient. , Série géologie et géographie physique, n°14 Rabat, 499p.
- Tribak A. (2000) : L'érosion hydrique en moyenne montagne du Prérif oriental : étude des agents et processus d'érosion dans une zone de marnes tertiaires. Th. Etat. Univ. El Jadida, 350p.